ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Philosophical Challengers of Criminal Law Confronting Artificial Intelligence (Analytical Approach)

Dr. Halgord Azizkhan Ahmed
University Presidency, Akre University of Applied Sciences, Duhok, Iraq

halgord.azizkhan@auas.edu.krd

Article info.

Article history:
- Received 22 March 2025
- Accepted 5 April 2025
-Available online 1 December 2025

Keywords:
- Criminal Law Theory
- AI-related crime
- Robot Criminal Liability
- the criminal is not a human

Abstract: Modern criminal law is facing significant philosophical challenges due to the rapid development artificial intelligence. Established notions like the criminal actor, intent, and liability are increasingly inadequate for dealing with offences involving self-learning AI systems. The traditional model, which links criminal acts to the conscious intent of a human, is being fundamentally questioned as digital entities gain the ability to make decision independently of human programming. As a result, criminal law theory must reconsider how responsibilities and attributions are assigned in this new context-doing so in a way that both reflects the complex nature of digital offenses and pre preserves the core values of legality and justice. This research explores the major philosophical dilemmas AI present to conventional criminal law and proposes a revised legal and conceptual approach that moves beyond a human-centered view, thereby laying the foundation for criminal theories capable of addressing the emerging digital reality.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

تحديات الفلسفة الجنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي
(دراسة تحليلية)

م.د. هلكورد عزيزخان أحمد
رئاسة الجامعة, جامعة ئاكرى للعلوم التطبيقية، دهوك، العراق
halgord.azizkhan@auas.edu.krd

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٥
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/كانون الاول/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- **الفلسفة الجنائية**
- **جرائم الذكاء الاصطناعي**
- **المسؤولية الجزائية للروبوت**
- **المجرم غير البشر.**

الخلاصة: يواجه الفكر الجنائي المعاصر تحديات فلسفية عميقة أمام التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث باتت النظريات والمفاهيم التقليدية للفاعل الجنائية من النية والقصد والمسؤولية عاجزة عن استيعاب الأفعال التي ترتكبها الكيانات الذكية ذاتية التعلم، فالنموذج التقليدي الذي يفترض التلازم بين الفعل الجرمي مع الإرادة البشرية محل إشكال، مع ظهور نوع جديد من الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي، التي لم تعد مجرد أداة تقنية بل أصبح عنصراً فاعلاً ومؤثراً في مجالات متعددة في الحياة البشرية، لذلك يجب إعادة النظر في النظريات الفلسفة الجنائية في تحديد المسؤولية الجزائية والإسناد الجنائي، بما يستوعب طبيعة الجرائم التقنية وآلياتها المعقدة، دون الاخلال بمبدأ الشرعية الجزائية والعدالة الجنائية، فالهدف من هذا البحث هو طرح رؤية فلسفية وقانونية جديدة، في بناء نظريات جنائية قادرة على مواجهة الواقع التقني المستجد، من خلال تحليل أبرز التحديات الفلسفية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على المفاهيم الجنائية الكلاسيكية.
© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولا مدخل تعريفي بموضوع البحث :

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان لصيقة بالوجود البشري، عرفتها المجتمعات عبر العصور، فالجريمة تطورت وتغيرت أساليبها وتنوعت وسائل ارتكابها بتقدم المجتمعات وتعقد بنيتها، ومع بروز ثورة تقنية المعلومات ولا سيما التحولات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم التي يرتكبها الأنظمة الذكية المؤتمتة، هذا الواقع يبرر مراجعة عميقة للأدوات الكلاسيكية التي تستند إليها العدالة الجنائية، سواء من حيث آلياتها أو من حيث القواعد الحاكمة للتجريم والعقاب، باعتبارها من الوسائل الرئيسية في تنفيذ السياسة الجنائية الحديثة والمعاصرة، مع بروز الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي التي لم تعد مجرد ادوات تقنية، بل أصبحت من العناصر الفعالة والمؤثرة في مجالات المتعددة من الحياة البشرية، ومنها المجال القانوني والجنائي تحديداً، الفلسفة الجنائية تكون أمام تحديات غير مسبوقة نتيجة هذا التطور التقني، المبنية على المفاهيم الكلاسيكية الاساسية والمستقرة منذ

قرون مثل المسؤولية الجزائية والإسناد والقصد والإرادة الحرة والنية الاجرامية، وهي مفاهيم بنيت على الإرادة الإنسانية كفاعل حر مدرك واعي.

أولا: أهمية البحث: تكمن أهمية هذا الموضوع يعالج فجوة فكرية وتشريعية متنامية قائمة بين الأساس الفلسفي للنظريات الجنائية الكلاسيكية من جهة، والتحديات تقنية المعلومات الواقعية المدعومة والمفروضة من الذكاء الاصطناعي من جهة اخرى، مما يمهد الطريق من صياغة رؤية نقدية لإصلاحات تشرعيه ومفاهيمي تعيد التوازن بين حماية المجتمع وتحقيق العدالة الجنائية.

ثانيا: فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية إن الفلسفة الجنائية التقليدية تقوم على مفاهيم إنسانية محضة، كالنية والإرادة الحرة والمسؤولية الجزائية والاخلاقية، هذه المفاهيم أصبحت غير قادرة على لمواكبة التحولات وتطورات الأنظمة الذكية أو ذاتية التعلم وترتكب الجرائم فإننا نكون أمام مجرم غير بشري، مما يستوجب إعادة النظر في الاسس النظرية التي تقوم عليها المنظومة الجنائية.

ثالثا: إشكالية البحث: المشكلة الأساسية في هذا البحث تتمحور حول مدى كفاية الفلسفة الجنائية التقليدية، في مواجهة التحديات المفروضة من قبل الذكاء الاصطناعي، أمام هذه التحولات تطرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية:

١-كيفة يمكن تحديد المسؤولية الجزائية في حالة ارتكاب جريمة عبر منظومة التقنيات الذكية؟

٢-هل بإمكان الفلسفة الجنائية التقليدية القدرة على تفسير الفعل الإجرامي لفاعلين غير البشريين؟

رابعا: منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي، باعتباره الأداة الرئيسية في معالجة الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال تحليل الأسس النظرية التي تقوم عليها الفلسفة الجنائية الكلاسيكية، وما تفرضه الواقع من تحديات التقنية الحديثة من تحولات طبيعة الفعل الإجرامي ووسائل الحديثة في ارتكاب الجريمة من قبل الآلات الذكية.

خامسا: هيكلية البحث: من اجل إحاطة الموضوع من كافة الجوانب، تم تقسيم البحث إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول لماهية الفلسفة الجنائية وإشكالية الذكاء الاصطناعي، وخصصنا المبحث الثاني لتحديات الفلسفية للمفاهيم الجنائية التقليدية أمام الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

ماهية الفلسفة الجنائية وإشكالية الذكاء الاصطناعي

ان بروز الذكاء الاصطناعي وتطوراته في كافة المجالات، أدت الى ظهور إشكالية قانونية وأخلاقية جديدة تهدد الفلسفة الجنائية التقليدية، فالتقنيات الذكية باتت تمارس أفعالاً مستقلة أحياناً دون تدخل بشري بشكل مباشر، وقد تحدث ضرراً مباشراً أو ترتكب جريمة. لذلك قسمنا هذا المبحث على مطلبين، خصصنا المطلب الأول لمفهوم الفلسفة الجنائية ونشأتها وتطورها، وفي المطلب الثاني لإشكالية الذكاء الاصطناعي في نطاق الفلسفة الجنائية.

المطلب الأول

مفهوم الفلسفة الجنائية ونشأتها وتطورها

إن الفلسفة الجنائية تمثل الإطار الفكري العميق التي تستند عليها النظم العقابية، وموقعها المحوري في الفكر القانوني التي تناولت الجريمة والعقوبة عبر العصور وشهد الفلسفة الجنائية تطوراً مستمر استجابة لتحولات التي تحدث في المجتمع، وتغير المفاهيم القانونية والأخلاقية لتتناسب معها. لذلك فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الأول لتعريف الفلسفة الجنائية، بينما خصصنا الفرع الثاني لنشأت وتطور الفلسفة الجنائية.

الفرع الأول

تعريف الفلسفة الجنائية

الفلسفة الجنائية هي تأمل عقلي عميق في مبادئ الجريمة والعقاب، يهدف الى فهمها وتقيمها من منظور إنساني وأخلاقي وقانوني، تناولت مفاهيم الجريمة والعقاب عبر العصور، إن هذا التراكم الفكري المتواصل يعكس مدى الحيوية التي يتمتع بها الفكر القانوني كفرع معرفي يستند إلى خلفيات فلسفية وأخلاقية عميقة، تسعى باستمرار إلى مواكبة التحولات التي تطرأ على الواقع الإنساني والاجتماعي، وذلك لفهم كيفة نشأت المسؤولية الجنائية، الجريمة والعقاب[١].

فالجريمة ظاهرة اجتماعية ملازمة وجود المجتمع البشري، ويعرف السلوك الإجرامي بأنه تصرف ينتهك القيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع، ويكفل حماية الأفراد والمجتمع على حد

[١]) د. هلكورد عزيزخان أحمد عقراوي، نظرية الاحتمال في إطار التجريم، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٥، ص٢٤.

سواء[١]. ويتأثر السلوك الإنساني بجملة من العوامل المتداخلة ويتم تصنيفها إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

أولا: العوامل البيولوجية: وقد أشار إليها مؤسس المدرسة الوضعية العلمية الفقيه الإيطالي "لومبروزو"، الذي ربط الجريمة بسمات وراثية وتكوينية مميزة، حيث يرى أن بعض الأفراد يولدون بمواصفات جسدية أو عصبية تجعلهم ميالين إلى ارتكاب الجريمة، وهي سمات تعد بمثابة مؤشرات فطرية للانحراف الإجرامي[٢].

ثانيا: العوامل النفسية(السيكولوجية): وهي عوامل تتعلق بالعمليات الذهنية والوجدانية، وتشمل أنماط مختلفة من، التفكير وطريقة الشعور والإدراك والانتباه والعاطفة وغيرها، من الوظائف النفسية التي تعد قوى داخلية تؤثر على الإرادة الفردية وتوجيه السلوك، لا سيما السلوك العدواني أو الإجرامي[٣].

ثالثا: العوامل الاجتماعية: وهي عوامل الأكثر ارتباطاً بالبيئة المحيطة بالفرد، حيث ينظر إلى السلوك الإجرامي الذي يكتسبه الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية " الاسرة والمدرسة والأصدقاء والعمل"، والظروف الثقافية والاقتصادية والمعيشية، فإن الجريمة ليست مجرد نتاج فردي، بل هي أيضاً نتيجة لخلل في البنية الاجتماعية[٤].

وتجدر الإشارة على أن الباعث أو الدافع الإجرامي يمثل نقطة الانطلاق التي توحد هذه العوامل وتفعلها، إذ يعمل كآلية داخلية لتحفيز السلوك بحيث تتفاعل العوامل النفسية والاجتماعية لتعزيز أثر العوامل البيولوجية، مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وهو ما يظهر أهمية فهم الدافع لفك شفرة النية الإجرامية[٥]. الفلسفة الجنائية تعتبر من المفاهيم المحورية التي باتت تحتل مركز الصدارة في الدراسات القانونية المعاصرة ضمن نطاق العلوم الجنائية، وذلك بالنظر إلى التحول في التركيز من الفعل الإجرامي ذاته إلى شخصية الجاني بوصفها موضوعاً للبحث والتحليل، فقد أصبح الاهتمام منصب على السمات الفردية للجاني، والبيئة الاجتماعية والنفسية المحيطة به، والعوامل التي قد تسهم في تعزيز احتمالية ارتكابه لجريمة في المستقبل[٦]، واتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية اللازمة للحد من آثار هذه الخطورة

---

[١]) د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣١ وما بعدها.

[٢]) مساعد عوض عبد الكريم احمد مساعد، دور الباعث في المسؤولية الجنائية، أطروحة دكتوراه كلية القانون والشريعة جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٢، ص١٥٧.

[٣]) د. هشام محمد فريد، الدعائم الفلسفية للمسؤولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٧٢.

[٤]) استاذنا: د. مجيد خضر احمد، نظرية الغلط في قانون العقوبات المقارن، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٨.

[٥]) د. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧, ص١١٥.

[٦]) د. مأمون محمد سلامه، حدود سلطة القاضي في تطبيق القانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٢٧.

الإجرامية، بما يسهم في حماية المجتمع من التهديدات المحتملة التي تنجم عن سلوك الجاني مستقبلاً، من خلال تشريعات جزائية وتهدف في مجملها إلى تحدد الخطورة، سواء من خلال برامج الإصلاح إعادة التأهيل أو بفرض عقوبات جزائية تتناسب مع درجة الخطورة التي يشكلها الفرد، وذلك ضمن إطار وجود الضمانات القانونية يحترم حقوق وكرامة الإنسان[١].

تقوم الفلسفة الجنائية على ركيزتين أساسيتين، هما: تحقيق المصلحة العامة من خلال النظام الاجتماعي والقانوني، وتحقيق الردع بنوعيه العام والخاص؛ فالردع العام يهدف إلى منع أفراد المجتمع من ارتكاب الجرائم عبر التهديد بالعقوبة، في حين يسعى الردع الخاص إلى منع الجاني ذاته من العود إلى السلوك الإجرامي بعد تنفيذ العقوبة[٢].

الفرع الثاني

نشأت وتطور الفلسفة الجنائية

تعتبر الفلسفة الجنائية نتاجاً لتطور الفكر الإنساني في سعيه لفهم الظاهرة الإجرامية وتحليل مبررات العقاب وحدوده، فهي تمثل الإطار النظري العميق الذي تنطلق منه النظم الجنائية في تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة، وبين الجريمة والعقوبة من جهة ثانية، وقد شهدت الفلسفة الجنائية تطوراً تاريخياً متدرجاً، وذلك وفق تسلسها التاريخي من الأسبق إلى الأحدث والمعاصر:

أولا: الفلسفة الجنائية في المدارس الكلاسيكية القديمة: بدأت ملامح المدرسة الكلاسيكية في الفكر الفلسفة الجنائية بالتبلور في أعقاب الحملة الفكرية التي قادها مفكرون بارزون في عصر التنوير، ومن أبرزهم "منتسيكو وجان جاك روسو وبكاريا والفيلسوف الألماني جيرمي بنثام"، في ترسيخ المبادئ الفلسفية لهذه المدرسة، إلى جانب إسهامات فكرية مهمة لكل من "فويبراغ" وآخرين من فلاسفة هذا التيار[٣]، أسهم الفقيه بكاريا إسهاماً جوهرياً في تفنيد فكرة العقاب الانتقامي، مستنداً إلى فرضية حرية الإرادة ومبدأ المنفعة العامة، فقد جادل بأن الهدف من الجزاء لا يمكن في الثأر(الانتقام) من الجاني، بل في خفض معدلات الإجرام عبر تحقيق ردع فعال[٤]. إن اعتماد هذه المدرسة على مبدأ حرية الإرادة ومذهب المنفعة شكل الأساس الفلسفي لنظرتها إلى الجريمة والعقوبة، إذ انطلقت من فكرة ان الإنسان

---

[١]) د. محمود سليمان عيسى، المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والايطالي، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠١٠، ١٧ وما بعدها.

[٢]) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات–القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٨٠ وما بعدها.

[٣]) د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، مبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، طبعة جديدة، ٢٠١٢، ص١٧وما بعدها.

[٤]) د. روبرت ألكسي، فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٢٨.

كائن عاقل حر في تصرفاته، يملك القدرة على الاختيار بين طريق الخير والشر، وبالتالي فهو يتحمل تبعات أفعاله بشكل كامل، ونتيجة لذلك، ركزت هذه المدرسة على طابع موضوعي والمادي للجريمة باعتبارها واقعة قانونية مجردة، دون أن تولي اهتماماً كافياً للجوانب النفسية أو الاجتماعية لشخصية الجاني[١]. وظهر المدرسة التقليدية الجديدة وكانت امتداد طبيعي للمدرسة القديمة ويعود لها الفضل في تبني المسؤولية المخففة، وإن الهدف من العقوبة هو شعور الإرضاء بالعدالة[٢].

ثانيا: الفلسفة الجنائية في المدرسة الوضعية العلمية الإيطالية: ظهرت هذه المدرسة في القرن التاسع عشر، كرد نقدي جوهري على المبادئ التقليدية الكلاسيكية، أسسها ثلاثة علماء بارزين وأبرزهم الطبيب الشرعي "سيزار لومبروزو"، الذي حول التركيز من الجريمة كفعل إلى دراسة شخصية المجرم علمياً، كما دافع أستاذ القانون الجنائي "أنريكو فيري"، في كتابه "نظرية تفنيد ورفض حرية الاختيار"، عن تجاوز مفهوم الإرادة الحرة لصالح فهم العوامل البيولوجية والاجتماعية والنفسية المؤثرة في السلوك الإجرامي، وانظم إليهم الفيلسوف "رافائيل جارو فالو"، الذي أكد أن الإنسان مدفوع حتمياً لأنماط سلوكية لا يمكن السيطرة عليها، معارضاً بذلك المسؤولية المبنية على حرية الإرادة[٣].

ينادي المذهب الوضعي الإيطالي بتأسيس المسؤولية الجنائية على الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية الجاني، بوصفها بديلاً عن المفهوم التقليدي للمسؤولية القائمة على حرية الإرادة والاختيار، ويرى أنصار هذا المذهب أن الخطورة الاجتماعية تمثل تهديداً محتملاً لأمن المجتمع واستقراره، الأمر الذي يفرض على الدولة التدخل لحماية مصالحها من خلال توجيه هذه الخطورة والتحكم بها أو تحييدها، قبل أن تتحول إلى سلوك إجرامي فعلي، مثل الأحداث والمختلين عقلياً، إذ أن الأساس في المسؤولية وفقاً لهاذا الاتجاه، لا يقوم على الإدراك أو حرية الإرادة، وإنما على ما يمثله الفرد من خطورة واقعية أو محتملة على المجتمع[٤].

ثالثا: الفلسفة الجنائية في مدرسة الدفاع الاجتماعي: يرجع الفضل في نشأة هذه المدرسة الى الفقيه الإيطالي "فيليبو كراماتيكا"، الذي رفض المفاهيم التقليدية للمسؤولية الجزائية والعقوبة، حيث دعا إلى إلغاء العقوبات والتدابير الاحترازية ودمجها في نظام موحد تحت مسمى تدابير الدفاع الاجتماعي، بهدف حماية المجتمع والأفراد من الجريمة، وأقترح استبدال قانون العقوبات التقليدي بقانون الدفاع الاجتماعي

---

[١]) د. محمد مصطفى القللي، في المسؤولية الجنائية، مكتبة عبد الله وهبة، مصر،١٩٤٥، ص٥.

[٢]) د. محمد عبد الله الوريكات، مبادئ علم العقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٤ وما بعدها.

[٣]) د. هلكورد عزيزخان احمد عقراوي، مصدر سابق، ص٣١.

[٤]) أستاذنا: د. مجيد خضر احمد، الأساس الفلسفي لسياسة التجريم في فلسفة المدارس الجنائية الكبرى، محاضرات غير مطبوعة، ألقاها على طلبة الدكتوراه جامعة سوران، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص٤.

الذي يركز على الوقاية وإعادة التأهيل، حيث أن الانحراف الاجتماعي يعود إلى ظروف اجتماعية معينة إن مسؤولية الدولة تأهيل المنحرفين[١].

وطور الفقيه "مارك أنسل"، مفهوم الدفاع الاجتماعي الحديث من خلال منهجه العلمي في تقدير المسؤولية الجزائية، حيث رفض الفكر الميتافيزيقي للمدارس الكلاسيكية، واعتبر أن الجريمة ناتجة عن "حرية إرادة مقيدة بالعوامل والظروف الشخصية والموضوعية"، ولضمان تقدير المسؤولية بشكل واقعي عملي شدد على أهمية المسؤولية الأدبية للفرد عبر تقييم شخصيته الإجرامية[٢]، واقترح أنسل اتخاذ موقف اجتماعي واقعي تجاه المجرم بعيداً عن العقاب التقليدي ويتم عبر خطوتين، الأولى يكون من خلال إعداد ملف شامل لشخصية المجرم بمشاركة قاضي ومختصين من خبراء علم النفس والاجتماع يعتمد كمرجع قبيل إصدار الحكم، والثانية من خلال ملف القضية ذاتها تتضمن الأدلة والبراهين للتحقق من براءة المتهم أو إدانته، ثم اختيار التدابير الملائمة من نظام موحد يجمع بين العقوبة والتدابير الاحترازية، بما يتناسب مع حالة الجاني وظروفه[٣].

رابعا: الفلسفة الجنائية في المدرسة النيوكلاسيكية الحديثة المعاصرة: ظهر في القرن الحالي اتجاه فكري جديد في الفلسفة الجنائية المعاصرة، تسعى إلى الدمج أفكار المدرسة التقليدية القديمة والجديدة وبين المدرسة الوضعية العلمية وحركة الدفاع الاجتماعي بهدف إصلاح النظام الجنائي وتطويره، حاولت هذه المدرسة ايجاد حلول منطقية لتحسن الفلسفة الجنائية وأدائها دون الخروج من الإطار العام للمبادئ التقليدية، وتبنى هذا الاتجاه الفقيه الفرنسي "ساليس" متميزاً في دراسته مقاربة المدرسة التقليدية والحديثة لتظهر بثوب جديد يجمع القديم مع الجديد تعالج مشكلات وتحولات المعصرة[٤].

المطلب الثاني

إشكالية الذكاء الاصطناعي في نطاق الفلسفة الجنائية

إن من أكثر التحديات إثارة للجدل في عصرنا الراهن، حيث تتقاطع التكنولوجيا بالقانون وتتصادم سلوك الآلة مع الأخلاق، وأخطر ما في الأمر الآلة ترتكب الجرائم. لذلك فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، خصصنا الفرع الأول لذكاء الاصطناعي وخصائصه المميزة كفاعل محتمل، بينما في الفرع الثاني التصادم بين المبادئ الجنائية التقليدية وتطورات الذكاء الاصطناعي.

---

[١]) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، المجلد الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،١٩٩٨، ص ٤٠ وما بعدها. وفي ذات السياق: خالد سليمان، المسؤولية الجزائية للمجرم المضطرب نفسيا، ط١، دار زينون الحقوقي، لبنان، ٢٠٠٧، ص٤٥.

[٢]) د. عبد الفتاح الصيفي و د. محمد زكي ابو عامر، علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص٣٥٩.

[٣]) د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، مصدر سابق، ص٢٣.

[٤]) د. احمد عوض بلال، الاثم الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٦.

الفرع الأول

الذكاء الاصطناعي وخصائصه المميزة كفاعل محتمل

الذكاء الاصطناعي يعتبر من أبرز إنجازات الثورة الصناعية الرابعة في القرن الحادي والعشرين، إذ أحدث تحولاً جوهرياً وتغللت في شتى مجالات البنية الاجتماعية وأنماط الحياة من الصناعة والطب والتعليم والعسكرية إلى الأمن والقانون[١]. ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه نظام آلي متطور يعتمد على تقنيات الحوسبة الذكية، يصمم لمحاكات طريقة تفكير الإنسان، وقد يرتقي في بعض تطبيقاته إلى مستوى يوازي أو يتجاوز القدرات الذهنية للبشر، خصوصاً في المهام التي تتطلب سرعة في المعالجة ودقة في الأداء ووضوحاً في اتخاذ القرار، ويجد الذكاء الاصطناعي مجاله العملي في البيئات الرقمية والافتراضية، حيث يؤدي وظائف متعددة تعد بالغة التعقيد بالنسبة للعنصر البشري[٢]. وقد عبر الفيلسوف الفرنسي "بول فاليري"، في هذا السياق عن قلقه من أن يؤدي الاعتماد المفرط على الآلات إلى تآكل القدرات العقلية البشرية، وتحويل الإنسان إلى مجرد مكون أو مستخدم في منظومة ميكانيكية أو تقنية، وهذه الرؤية الفلسفية تعتبر تمهيداً مبكراً لما نواجه اليوم من تحديات تتعلق بالذكاء الاصطناعي، لا سيما حين ينظر إلى الآلة كبديل محتمل للعقل البشري واتخاذ القرار لا كأداة، بل وفي إحدى مقولاته الشهيرة قال: "يوماً ما سيأتي وقت لن يكون فيه الإنسان بحاجة إلى التفكير لأن الآلة ستفكر بدلاً عنه"[٣].

عناصر الركن المعنوي يعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه النظم القانونية التقليدية وذلك كيفية التعامل مع الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ تظهر الإشكالية في عدة أوجه متداخلة فالأنظمة الذكية لا تمتلك إرادة ووعي أو قصداً جنائياً بالمعنى التقليدي، فالآلة اصبحت قادرة على اتخاذ قرارات ذاتية دون تدخل بشري مباشر، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى إسناد المسؤولية الجزائية وفق المفاهيم المعهودة[٤]. في حال ارتكاب الذكاء الاصطناعي فعلاً مجرماً بصورة مستقلة دون أن يكون هناك خلل برمجي من الجهة المصنعة أو تدخل مباشر من أي طرف بشري، هذه التقنيات المتقدمة تكون قادرة على التحليل واتخاذ قرارات ذاتية دون توجيه، فالمسؤولية الجزائية تؤول منطقياً إليه بوصفه الكيان الذي

---

[١]) د. منى محمد العتريس الدسوقي، جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الإلكترونية المستقلة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصاد، العدد ٨١، ٢٠٢٣، ص١١٥٢.

[٢]) ياسر عبد المنعم محمد و د. فوزي أدهم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٧٣، العدد ٥، ٢٠٢٥، ص٤٧٧.

[٣]) المصدر نفسه، ص٤٧٧.

[٤]) لوصفان سلمى و أمقران رضوان، المسؤولية الجزائية لمسيري الشركات في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات وافاق قانونية جديدة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصاد، المجلد٧، العدد،٢، ٢٠٢٤، ص٣٥١.

صدر عنه القرار، غي ان هذا يثير إشكالية قانونية وفلسفية جوهرية تتعلق بمدى إسناد المسؤولية الى الذكاء الاصطناعي ذاته[١].

الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي أصبح واقع لا يمكن إغفاله، من قبل روبوتات ذاتية التعلم واتخاذ قرارات ذاتية، ومن أبرز الأمثلة الواقعية التي تعكس هذه الإمكانية ما وقع في اليابان عام ١٩٨١، حين لقي موظف يبلغ من العمر ٣٧ سنة مصرعه داخل مصنع الدراجات النارية على يد روبوت صناعي، حيث قامت الروبوت نتيجة لخطأ في تحديد التهديد بتصنيف العامل المجاور له كمصدر خطر على أداء مهمته، فقام بدفعه باستخدام ذراعه الهيدروليكي إلى آلة تشغيل قريبة، مما أدى إلى سحقه على الفور، اللافت ان الروبوت وبعد تنفيذ هذه الجريمة واصل أداء مهمته المعتادة دون تدخل بشري[٢].

الفرع الثاني

التصادم بين المبادئ الجنائية التقليدية وتطورات الذكاء الاصطناعي

تطورات الذكاء الاصطناعي يمثل تحدياً عميقاً للمنظومة القانونية المعاصرة، إذ تقوم الفلسفة الجنائية على مفاهيم ونظريات مستقرة، مثل الإرادة والنية والمساءلة الأخلاقية، هذه الخصائص موجودة في الإنسان فقط، أصبح للذكاء الاصطناعي القدرة على التطور الذاتي واتخاذ قرارات وتنفيذ الأفعال قد تشكل جرائم دون تدخل بشري من غير أن يمتلك وعياً أو النية، هذا التعارض يخلق إشكالية حول مدى إمكانية مساءلة الكيانات الغير بشرية، فأن الفلسفة الجنائية التقليدية تجد نفسها أمام ضرورة التطوير لمواجهة الواقع الجديد الذي فرضه التقنيات الذكية حفاظاً على فعالية العدالة الجنائية ويدعو إلى إعادة تقييم أسس التجريم والعقاب.

رغم صعوبة تصور ارتكاب الذكاء الاصطناعي لجريمة من تلقاء نفسه دون وجود خطأ برمجي أو تدخل بشري، فإن التطورات السريعة في تقنيات الروبوتات والسيارات ذاتية القيادة والطائرات دون طيار أصبح هذا الاحتمال واقع لا يمكن تجاهله، فقد تنفذ الانظمة الذكية أفعلاً مجرمة بقرارات ذاتية ناتجة عن خوارزميات متقدمة، دون تدخل خارجي وفي هذه الحالة تثار إشكالية كبيرة تتعلق بإمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي جنائياً، لا سيما في ظل استحالة تطبيق العقوبات التقليدية على كيانات غير

---

[١]) بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٢، ص٢٠٠.

[٢]) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

بشرية وفقاً للقوانين الحالية[١]. وترى "سوزان بيك"، أستاذة القانون الجنائي وفلسفة القانون في جامعة هانوفر الألمانية أن القانون الجنائي قد صمم في الأصل لتنظيم سلوك الأفراد من البشر، مما يجعله يواجه تحديات جوهرية في مواكبة تطور الآلات المستقلة والأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، لا سيما عندما تتصرف هذه الأنظمة خارج نطاق السيطرة البشرية المباشرة، فمشغل الآلة هو الذي يتحمل المسؤولية الجزائية[٢].

في مارس ٢٠١٨، صدمت سيارة فولفوXC90 ذاتية القيادة، التي كانت تجري اختباراً ميدانياً لصالح شركة UBER في ولاية أريزونا الأمريكية، سيدة تدعى "إلين هيرزبرغ" أثناء عبورها الطريق ليلاً، السيارة كانت تعمل في وضع القيادة الذاتية وكان بداخلها سائق بشري احتياطي لكنه لم يتدخل في الوقت المناسب، وفقاً للتحقيقات تبين أن هناك قصور برمجي في النظام حيث قامت خوارزمية السيارة بتقليل مستوى الاستجابة للإنذارات المرتبطة بالمشاة وذلك تقليل التنبيهات الكاذبة، مما أدى إلى تأخير اتخاذ قرار التوقف، وبذلك تقع المسؤولية تشاركية بين شركة UBER و المبرمج، الحادثة كشفت وجود فراغ قانوني يستدعي تطوير مفاهيم جديدة للمساءلة أمام تطورات التكنولوجيا[٣]. التشريعات الجنائية الحالية والكلاسيكية لم تصمم لمواكبة هذا النوع من الجرائم، مما يثير إشكالات قانونية كبيرة خصوصاً في جريمة القتل، فكيف يتم استجوابه أو تفتيشه؟ وكيف تثبت أو تحلل نواياه؟ وهل يمكن نسب القصد الجنائي والإرادة إلى آلة؟ هذه الأسئلة تكشف قصور واضح في القواعد التقليدية التي شرعت للتعامل مع البشر، وتؤكد الحاجة الى تطوير النظام الجنائي قادر على استيعاب الجرائم المرتكبة من قبل الذكاء الاصطناعي[٤].

---

[١]) ياسر عبد المنعم محمد و د. فوزي أدهم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٧٣، العدد ٥، ٢٠٢٥، ص٤٧٨.

[٢]) عبد الله احمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ٨، ٢٠٢١، ص٢٨٧٤.

[٣]) د. منى محمد العتريس الدسوقي، مصدر سابق، ص١١٦٩.

[٤]) بن عودة حسكر مراد، مصدر سابق، ص١٩٥.

المبحث الثاني

تحديات الفلسفية للمفاهيم الجنائية التقليدية أمام الذكاء الاصطناعي

يواجه الفكر الجنائي التقليدي تحديات فلسفية عميقة أمام تطورات التكنولوجية ذاتية التعلم، فالمفاهيم والنظريات الأساسية غير قادرة على استيعاب الأفعال التي يرتكبها كيانات غير بشربة، وتشارك الإنسان الأنشطة اليومية في الواقع الاجتماعي، وكيفية تحديد المسؤولية الجزائية والقصد الجرمي في ظل الأتمتة والذكاء الاصطناعي. لذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لمسؤولية الفاعل في ظل الذكاء الذاتي، أما المطلب الثاني لفلسفة الجنائية في ظل الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

مسؤولية الفاعل في ظل الأتمتة والذكاء الذاتي

في ظل الأتمتة والذكاء الذاتي أصبح مسؤولية الفاعل الجنائي أكثر تعقيداً نتيجة تداخل دور المبرمج والمستخدم والنظام الذكي ذاته، لم يعد السلوك الإجرامي محصور لإرادة بشرية منفردة بل نتيجة تفاعلات معقدة بين البرمجة الذاتية والتعلم اَلي. لذلك فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الأول لأزمة مفهوم المسؤولية الجزائية في الأنظمة الذكية، وفي الفرع الثاني لمسؤولية المركبة عن الأفعال الإجرامية للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

أزمة مفهوم المسؤولية الجزائية في الأنظمة الذكية

المسؤولية الجنائية تعبر عن أهلية الشخص لتحمل الجزاء الجنائي، أي قابليته لتحمل النتائج القانونية المترتبة عن الجريمة، سواء تمثلت بعقوبة أو تدبير احترازي، وتعتبر هذه المسؤولية نتيجة توافر أركان الجريمة كافة وتنحصر دراسة المسؤولية الجزائية في جانبين، الأول يتعلق بأهلية الجاني لتحمل الجزاء[١]، أما الثاني، يتعلق بإسناد السلوك الإجرامي إلى الفاعل سواء كان فعلاً ايجابياً أو امتناعاً عن فعل، حيث تقوم المسؤولية على قواعد الأهلية وقواعد الإسناد[٢]. يعتبر الإسناد نقطة الانطلاق في قيام المسؤولية الجزائية، إذ لا يمكن مساءلة الشخص جنائياً في غيابه أو دونه ومع ذلك قد يتحقق الإسناد دون أن تترتب عليه المسؤولية الجنائية، وذلك في الحالات التي يتوافر فيها مانع من موانع المسؤولية،

---

[١]) د. محمود سليمان موسى، المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والإيطالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٩.

[٢]) د. محمد حماد مرهج الهيتي، الخطأ المفترض في المسؤولية الجنائية، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٥، ص٧.

وقد تبنى هذا الاتجاه الفقه الفرنسي وأبرز من نادى به الفقيه "جارو" الذي اعتبر أن العلاقة السببية تمثل جوهر الإسناد ومضمونه[١].

غير أن بروز الذكاء الاصطناعي كفاعل محتمل في ارتكاب الأفعال الجرمية يطرح إشكالية معقدة بشأن إمكانية تطبيق هذه القواعد عليه، فأنظمة الذكاء الذاتي بوصفها كيانات غير بشرية تفتقر بطبيعتها إلى الأهلية القانونية بالمعنى التقليدي، كما أن مساءلتها الجنائية تصطدم بإشكالية غياب الإرادة والتمييز[٢]، في نطاق الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي حيث لا يخرج دور الروبوت عن ثلاثة صور رئيسية، الصورة الأولى تتمثل في استخدام الروبوت كأداة أو وسيلة يرتكب من خلالها الفعل الجرمي، دون أن يكون له دور إرادي أو إدراكي مستقل مما ينفي عنه أية مسؤولية جنائية ذاتية، أما الصورة الثانية فتتحقق عندما ينفذ روبوت برنامج يحتوي على أخطاء برمجية ناتجة عن فعل المبرمج، أو أمراً خاطئاً صادراً من المستخدم البشري، وفي هذه الحالة يسند السلوك الإجرامي إلى الفاعل البشري المسؤول عن التوجيه أو التصميم، في حين تتمثل الصورة الثالثة في الحالات التي يرتكب فيها الروبوت الجريمة بصورة ذاتية، دون تدخل بشري مباشر أو فوري[٣]. طرحت بعض الاتجاهات إمكانية منح الانظمة الذكية شخصية قانونية خاصة، تتيح مساءلتها مدنياً وجنائياً على غرار الشركات، إلا أن هذا التصور لا يزال مثار جدل واسع في الفقه الجنائي، نظراً لافتقار الذكاء الاصطناعي إلى الإدراك والتمييز وهما شرطان أساسيان لقيام المسؤولية الجزائية، وتبرز الحاجة إلى تطوير المفاهيم والنظريات القانونية التقليدية لمواكبة التحديات التي تفرضها الواقع العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي[٤]. يستند الفرضية القائل بإمكانية ترتيب المسؤولية الجزائية للآلات الذكية إلى معيار أساسي يتمثل في توافر الإدراك الكافي والاستقلال في الاختيار بين الأفعال وقدرتها على التحليل والتمييز والتعلم الذاتي، هذا التحول يضع البشرية أمام كيان

---

[١]) د. احمد صبحي العطار، الاسناد والاذناب والمسؤولية الجنائية في الفقه المصري والمقارن، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين الشمس، مصر، العدد الاول والثاني، ١٩٩٠، ص١٤.

[٢]) د. منى غازي حسن ابراهيم، المسؤولية الجزائية للأنظمة الذكية (تحديات الواقع وآفاق المستقبل)، بحث منشور في مجلة الفقهية والقانونية، العدد ٤٩، ٢٠٢٥، ص٢٦٤٣.

[٣]) د. نيفين فاروق فؤاد، الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات جامعة عين الشمس، العدد ١٣، ج٣، ٢٠١٢، ص١٧٩.

[٤]) د. منى غازي حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٦٣٤.

جديد قادر على ارتكاب أفعال مجرمة بشكل ذاتي مستقل، وهو ما يفرض التعامل مع هذا الكائن المصطنع بوصفه شخصاً قانونياً جديداً أفرزته التقنية الحديثة[١].

على الرغم من الدعوى إلى منح هذه الآلات الشخصية القانونية المستقلة، فإن وجاهة هذه النظرية يطرح إشكالات جوهرية على المستويين النظري والعملي، فمن جهة لا توجد حتى الان تعريف قانوني موحد للذكاء الاصطناعي مع تفاوت في قدراته وانواعه، ومن جهة أخرى فإن نكون أمام تحديات تتعلق كيفية محاكمته وتنفيذ العقوبات بحقه ومدى خضوعه للإجراءات الجنائية أو التزامه بالتعويضات المدنية، وقد أكدت محكمة باريس في أحد أحكامها أن مجرد إضفاء صفة الشخصية على الذكاء الاصطناعي لا يعد حلاً منطقيا فعلياً للمشكلة، بل يبقى بعيداً عن معالجة جوهر المسؤولية[٢].

الفرع الثاني

مسؤولية المركبة عن الأفعال الإجرامية للذكاء الاصطناعي.

المسؤولية في الجرائم الذكاء الاصطناعي موضوع جدل في حالة وقوع الجريمة، بينما تثير إشكاليات فلسفية حول مدى إمكان مساءلة الآلة مع غياب الإدراك والتمييز ما يجعل مساءلته محل إشكال، مما يفرض وجود جهات متعددة حيث تتوزع المسؤولية بين عدة أطراف[٣]:

أولا: مسؤولية المبرمج أو المطور: تبرز أهمية المبرمج كمسؤول أساسي عن الجرائم المرتكبة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يختلط أحياناً بين مسؤوليته ومسؤولية الجهاز ذاته، فعلى سبيل المثال إذا برمج المبرمج ربوتاً لحرق مصنع فإن الجريمة تنسب إلى الروبوت، بينما الفاعل الحقيقي هو المبرمج وليست الآلة من يتحمل المسؤولية[٤]. في نطاق المسؤولية الجزائية تعتبر الروبوت وسيلة مادية استخدمه الإنسان لارتكاب الفعل الإجرامي، فالقانون الجنائي لا تبنى المسؤولية على الوسيلة بل على الشخص الذي وجه هذه الوسيلة نحو السلوك الإجرامي والذي يعتبر فاعل معنوي، سواء كان مبرمجاً صمم الخوارزميات بشكل يؤدي إلى ارتكاب نتيجة جرمية أو مستخدماً فعل النظام بقصد تحقيق هدف إجرامي،

---

[١]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، المسؤولية الجنائية عن استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة شارقة للعلوم القانونية، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص٥٧٨.

[٢]) د. منى غازي حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٦٤٥.

[٣]) بن عودة حسكر مراد، مصدر سابق، ص١٠٠.

[٤]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، مصدر سابق، ص٥٧٧.

فالقانون لا يعتد بالوسيلة بل من استخدم هذه الوسيلة فالروبوت يكون في هذه الحالة شأنه في ذلك شأن السلاح أو الأداة المستخدمة[١].

القصد الجرمي لدى المبرمج يعتبر متحققاً في الحالات التي يقوم فيها ببرمجة الروبوتات لارتكاب أفعال مجرمة، كأن يطور برامج ذكية تستخدم في التلاعب بالأسعار أو في السطو على الأرصدة البنكية، في هذه الحالات يسأل المبرمج جنائياً بوصفه فاعلاً معنوياً للجريمة وترتب عليه مسؤولية عن جريمة عمدية أصلية، وعن النتائج الاحتمالية غير المقصودة أو المتوقعة قد تنجم عن تنفيذ الفعل الإجرامي بواسطة الروبوت[٢].

ثانيا: مسؤولية الأنظمة الذكية: مع التطور الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي ظهرت أنظمة روبوتات متقدمة تجاوزت حدود الذكاء الاصطناعي التقليدي، حيث بلغت مستويات (الإدراك الاصطناعي) قادرة على التحليل والتمييز والتعلم الذاتي، هذه القدرات تضع العالم أمام نمط جديد من الكيانات القادرة على ارتكاب أفعال جرمية بصورة مستقلة عن التوجيه البشري المباشر، ومن ثم يبرز التحدي القانوني في كيفية التعامل مع هذا (الفاعل الاصطناعي) الذي صنعه الانسان وكيف يمكن مساءلته جنائياً في ظل المعايير الحالية، أو وجوب صياغة إطار قانوني جديد يواكب هذه الظاهرة[٣].

أصبح من الممكن عملياً أن يرتكب الروبوت جريمة بصورة مستقلة نتيجة تطور الذاتي دون تدخل مباشر من الانسان الذي قام بتصنيعيه أو برمجته أو تشغيله، ويعزي ذلك الى التقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والذي مكن هذه الأنظمة من اتخاذ قرارات ذاتية قد تؤدي إلى أفعال مجرمة، ومن أبرز صور ذلك قيام الروبوت الطبي بفصل أجهزة التنفس الاصطناعي عن مرض أو أغلاق أحد الأوردة مما يسبب تجلط الدم أو وصف علاج خاطئ أو استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات، ما يفضي إلى نتائج جنائية تستوجب الوقوف عند حدود المسؤولية القانونية لهذا النوع من الفاعلين غير بشريين[٤].

لا يمكن للآلة أن تتمتع بأهلية الإسناد، وذلك لافتقادها العنصرين الأساسيين المكونين لهذه الأهلية، وهما الإرادة الواعية(الأهلية العقلية) والقدرة على الامتثال لأحكام القانون، إذ ان البنية التقليدية

---

[١]) احمد ابراهيم محمد ابراهيم، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الاماراتي، أطروحة دكتوراه جامعة عين الشمس، ٢٠٢٠، ص١٥٥.

[٢]) د. احمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكنة، المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت، بحث منشور في مجلة فارابي للعلوم الانسانية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص١٠.

[٣]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، مصدر سابق، ص٥٧٨.

[٤]) د. وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة روح القوانين، العدد ٩٦، ٢٠٢١، ص٦٨وما بعدها.

للقانون الجنائي ترتكز على الفعل الانساني الواعي الذي يفترض توافر إرادة مدركة وقدرة على التمييز، فالعنصرين لا يتوافران في الكيان الآلي بغياب الإدراك والتمييز، الامر الذي يحول استحالة مساءلتها جنائياً وفقاً للأسس والتشريعات التقليدية المتعارف عليها[١].

من وجهة نظرنا، فإن الآلة لا تعتبر فاعل أصلي للجريمة بالمعنى التقليدي، واستحالة إسناد الجريمة إليها بصورة مباشرة كإنسان مسؤول لأن القانون العقوبات يطبق على الشخص الطبيعي(البشر) دون غيره، إلا أن هذا لا يعني غياب المسؤولية بالمطلق، بل يتم تحويل المسؤولية إلى أطراف بشرية مرتبطة بالمصمم أو المبرمج او مستخدم هذه الآلة باعتباره فاعل معنوي أو مسؤولية تشاركية بين الأطراف.

ثالثا: مسؤولية المستخدم أو المالك: تستند المسؤولية الجنائية في حالة استخدام الذكاء الاصطناعي لارتكابه جريمة إلى المستخدم أو المالك، متى ثبت المسؤولية التقصيرية أو تعمد إلى توجيه نظام ذكي او دفعه نحو ارتكاب الفعل الجرمي، حيث يكون الذكاء الاصطناعي بمثابة الفاعل المادي(الأداة أو الوسيلة) بينما يعتبر المستخدم أو المالك فاعلاً معنوياً، تطبيقاً لنظرية (الفاعل المعنوي)، التي تقضي بإسناد المسؤولية الجزائية لمن يستغل شخصاً آخر في تنفيذ الجريمة، إذا كان هذا الاخير غير مسؤول جزائياً لأي سبب كان سواء لانعدام الإدراك والتمييز أو حسن النية، حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي وسيلة كأداة مجردة بيد الفاعل الحقيقي، وترتب عله المسؤولية كاملة وفقاً لأحكام القانون الجنائي[٢].

في إطار المسؤولية الجنائية عن الأفعال المرتكبة بواسطة الأنظمة الذكية يتضح أن الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يستخدم هذه التقنيات هو الطرف الذي تربطه علاقة مباشرة بها، سواء من حيث الإنشاء أو البرمجة أو التشغيل فإن هذا الشخص يعتبر المسؤول الأول عن إساءة استخدام تلك الأدوات، طالما أن فعله يشكل سلوكاً إجرامياً نابعاً من إرادة واعية تهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية غير مشروعة، فإن السلوك الناتج عن توظيف الذكاء الاصطناعي لا ينسب إلى النظام الذكي ذاته بل يسند جنائياً إلى المالك أو المستخدم باعتباره الفاعل المعنوي، وفقاً لنظرية الإسناد المعنوي في القانون الجنائي[٣]. استخدام الفعل الجرمي المتجسد في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بقصد التلاعب بالبيانات أو الأسعار في الأسواق المالية، عبر تنفيذ صفقات تداول وهمية أو مصطنعة باستعمال

---

[١]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، مصدر سابق، ص٥٧٠.

[٢]) بن عودة حسكر مراد، مصدر سابق، ص١٩٨.

[٣]) مريم عبد الوهاب و د. هند لبيض، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٦٩٠.

خوارزميات دقيقة ومتطورة، أو من خلال برمجة أنظمة ذكية تعتمد استراتيجيات تداول غير مشروعة يترتب على هذا السلوك الإجرامي نتيجة مباشرة متمثلة في التأثير غير المشروع على أسعار الأوراق المالية أو السلع، باستخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتحقيق ربح غير مشروع تعد جريمة، وتسند المسؤولية الجزائية بشكل كامل للمستخدم أو المالك[١].

المطلب الثاني

الفلسفة الجنائية في ظل الذكاء الاصطناعي

تتجه الفلسفة الجنائية الحديثة والمعاصرة نحو بناء منظومة قانونية جديدة تراعي التحديات الأخلاقية والقانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي. لذلك فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين خصصنا الفرع الأول لتحديات فلسفة الردع في مواجهة الآلات الذكية، بينما في الفرع الثاني الفلسفة الجنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

تحديات فلسفة الردع في مواجهة الآلات الذكية

ينص مبدأ الشرعية الجنائية أنه لا يعد الفعل ما جريمة ولا تفرض عقوبة إلا بنص قانوني صريح، فإن تجريم أي سلوك يتطلب تدخل المشرع بنص يحدده وقر له عقوبة، وعند تطبيق هذا المبدأ على جرائم الذكاء الاصطناعي تبرز إشكالية قانونية، إذ إن الأفعال الصادرة عنه نتيجة تطوره الذاتي أو استقلاليته لا يمكن تجريمه في غياب نص قانوني ينص صراحة على ذلك، ما يثير تساؤلات حول مدى صلاحية القواعد التقليدية لمواكبة هذا النوع من الظواهر التقنية[٢]. إن الغرض من العقوبة هو تحقيق العدالة الجنائية وقد بني الجزاء على أسس فلسفية متباينة باختلاف المدارس الفكرية، فالتحديات التي تفرضها التقنيات التكنولوجية الحديثة كأنظمة الذكاء الاصطناعي يستدعي إعادة النظر في الفلسفة التقليدية للعقوبة[٣]. تهدف العقوبة في الأصل إلى ايلام الجاني وردعه عن عدم تكرار الجريمة وتهديده بعقوبة أشد في حالة العود، غير أن هذا المنطق يصعب تطبيقه على أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ إن العقوبات التقليدية كالسجن أو الإعدام لا تنجح الغاية المرجوة منها في هذا السياق، كما أن القوانين

---

[١]) بن عودة حسكر مراد، مصدر سابق، ص١٩٨.

[٢]) د. منى غازي حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٦٣٨.

[٣]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، مصدر سابق، ص٥٧٠.

السارية لا تعترف بالآلة ككيان مسؤول جنائياً ولا تجيز مساءلته أو محاكمته جزائياً، ما يفضي إلى فراغ تشريعي يهدد بواكبة أفعال مجرمة دون العقاب[١].

الفرع الثاني

الفلسفة الجنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي

بدأ الفقه القانوني في بعض الدول المتقدمة بطرح مفهوم (الشخص الإلكتروني) كإطار قانوني مستحدث، وذلك بمنح بعض الأنظمة الذكية صفة الشخصية القانونية المستقلة، وقد حظي هذه الفكرة بدعم جزئي من البرلمان الأوربي في توصيته الصادرة عام ٢٠١٧، ويستند هذا الطرح إلى فرضية مفادها أن بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي بلغت من التطور ما يجعلها قادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذ أفعال بشكل شبه مستقل عن التدخل البشري[٢].

إن التقدم المتسارع في التقنيات الذكاء الاصطناعي أدى إلى بروز دعوات قانونية للاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، وإمكانية مساءلته جنائياً على أن يتم تنظيم قانوني من قبل المشرع ينسجم لهذه الشخصية وفقاً لمتطلبات هذه المرحلة، بوجود حاجة قانونية وواقعية ملحة تبرر منحه هذا المركز[٣]. بما أن الذكاء الاصطناعي قادر على التحليل واستخدام القرارات الذاتية، فإنها قادرة فعلياً على استيفاء عناصر الجريمة سواء الركن المادي أو المعنوي فعلياً، فلا يحول دون مساءلته جنائياً ويتطلب الأمر الاعتراف به كشخص اعتباري، أسوة بالشركات التي منحت هذه الصفة القانونية تيسيراً للنشاط التجاري وتخفيفاً عن الأفراد من تحمل المسؤولية الشخصية المباشرة، ويعتبر امتداد منطقي للنهج القانوني مع مراعاة الخصائص التقنية والوظيفية التي تميز هذه الكيانات[٤]. اعتمد البرلمان الاوربي في قواعد القانون المدني للروبوتات لعام ٢٠١٧، مفهوم (النائب الإنساني المسؤول) كحل مؤقت ولا يوجد ما يمنع من الناحية القانونية من منح بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي القادرة على التعلم العميق، والتي تمتلك قدرات ذاتية في التعلم قد تؤهلها في المستقبل بلوغ مستوى إدراك قريب أو مشابه للبشر شخصية قانونية خاصة، وهو ما دفع البرلمان الاوربي إلى تبني مفهوم (الشخصية القانونية المنقوصة) للروبوتات ذات

---

[١]) ياسر عبد المنعم محمد و د. فوزي أدهم، مصدر سابق، ص٤٧٨.

[٢]) د. منى غازي حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٦٤٤.

[٣]) صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، مصدر سابق، ص٥٧٣.

[٤]) احمد ابراهيم محمد ابراهيم، مصدر سابق، ص١٣٧.

التعلم العميق عبر نظرية (النائب الإنساني المسؤول) كاستجابة لوعي قانوني بخطورة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي[١].

في المقابل هناك اتجاه فقهي أكثر تحفظاً بأن الذكاء الاصطناعي رغم تطوره يبقى أداة بيد الانسان، وأن المسؤولية تقع على عاتق الأطراف المرتبطة به كالمبرمج والمستخدم والمصنع، خاصة عند ثبوت الإهمال أو التقصير ويستند هذا الاتجاه إلى مبدأ الحيطة والحذر ويؤيده التطبيق العملي كما في حوادث السيارات ذاتية القيادة حيث تتحمل المسؤولية في الغالب جهة التشغيل او المالك، وفقاً لقواعد العامة في القانون الجنائي والمدني[٢]. على الرغم من جاذبية النظرية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة إلا أن ذلك يثير إشكاليات قانونية وعملية معقدة فلا يوجد حتى الان تعريف قانوني موحد للذكاء الاصطناعي مع تفاوت كبير في قدراته، مما يصعب وضع معيار عام تغطي هذه الآلات، كما ان إقرار الشخصية القانونية للأنظمة الذكية يثير تساؤلات حول أمكانية محاكمتها أو كيفية تنفيذ العقوبات بحقها أو إلزامها بدفع التعويضات، وقد حذرت بعض من الأحكام القضائية مثل قرار محكمة باريس بأن منح الذكاء الاصطناعي صفة الشخص المعنوي، قد يؤدي إلى تحويل المسؤولية من الانسان إلى كيان غير مؤهل للمساءلة مما يسهل تهرب الأشخاص الطبيعيين من المسؤولية القانونية[٣].

---

[١]) سحر فؤاد مجيد النجار، المسؤولية الجنائية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) للدراسات القانونية، العدد ٧، ٢٠٢٤، ص٩٩.

[٢]) د. منى غازي حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٦٤٦

[٣]) المصدر نفسه، ص٢٦٤٥

الخاتمة

توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى بعض الحقائق التي نبينها بشكل مختصر من خلال الاستنتاجات والتوصيات وهي:

أولا: الاستنتاجات:

١-تعتبر الفلسفة الجنائية الإطار الفكري العميق الذي ترتكز عليه النظم العقابية فهي تحتل موقع محوري في البناء النظري للفكر القانوني من خلال تناوله لمفهوم الجريمة والعقوبة.

٢-أبرز التحديات التي تواجه النظم القانونية المعاصرة عند التعامل مع جرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، تتعلق بطبيعة الأنظمة الذكية ذاتها فهي كيانات تفتقر إلى الإرادة والوعي بالمعنى التقليدي.

٣-أصبحت الجرائم المرتبة بواسطة الآلة، وعلى وجه الخصوص أنظمة الذكاء الاصطناعي، حالة واقعية ملموسة وليست مجرد افتراضات نظرية.

٤-إشكالية منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي انقسم الفقه إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يدعو إلى منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والاتجاه الثاني يرفض منح الشخصية القانونية.

ثانيا: التوصيات:

١-ضرورة إعادة هيكلية الفلسفة الجنائية بما يسمح باستيعاب تحديات الذكاء الاصطناعي، وتبني تشريعات جزائية جديدة في استحداث نظام (المسؤولية تضامنية مشتركة)، بين المبرمج والمصنع والمستخدم.

٢-نوصي بمنح شخصية قانونية خاصة بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تمتلك قدرات ذاتية في التعلم، والقابلة على اتخاذ قرارات وتصرفات دون تدخل بشري.

٣-ضرورة تأسيس كيانات رقابية وطنية ودولية تتولى مراقبة الأنظمة الذكية، بالإضافة إلى اقتراح التشريعات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي والحد من المخاطر الناجمة.

٤-تعزيز فكرة (الذكاء التقني الأخلاقي) بإلزام المبرمجين والمطورين ببرمجة الأنظمة الذكية وفق معايير أخلاقية وقانونية صارمة.

قائمة المصادر

١–د. احمد عوض بلال، الأثم الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

٢–د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات–القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥.

٣–د. خالد سليمان، المسؤولية الجزائية للمجرم المضطرب نفسيا، ط١، دار زينون الحقوقي، لبنان، ٢٠٠٧.

٤–د. روبرت ألكسي، فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

٥–د. عبد الفتاح الصيفي و د. محمد زكي ابو عامر، علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨.

٦–د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.

٧–د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، مبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، طبعة جديدة، ٢٠١٢.

٨–د. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

٩–د. مأمون محمد سلامه، حدود سلطة القاضي في تطبيق القانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥.

١٠–د. مجيد خضر احمد، نظرية الغلط في قانون العقوبات المقارن، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣.

١١–د. محمد حماد مرهج الهيتي، الخطأ المفترض في المسؤولية الجنائية، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٥.

١٢–د. محمد عبد الله الوريكات، مبادئ علم العقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

١٣–د. محمد مصطفى القللي، في المسؤولية الجنائية، مكتبة عبد الله وهبة، مصر ،١٩٤٥.

١٤–د. محمود سليمان عيسى، المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والايطالي، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠١٠.

١٥–د. محمود سليمان موسى، المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والإيطالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠.

١٦–د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، المجلد الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،١٩٩٨.

١٧–د. هشام محمد فريد، الدعائم الفلسفية للمسؤولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.

١٨–د. هلكورد عزيزخان احمد عقراوي، نظرية الاحتمال في إطار التجريم، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٥.

١٩–د. مجيد خضر احمد، الأساس الفلسفي لسياسة التجريم في فلسفة المدارس الجنائية الكبرى، محاضرات غير مطبوعة، ألقاها على طلبة الدكتوراه جامعة سوران، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٠–٢٠٢١.

ثانيا: الأطاريح:

٢٠–احمد ابراهيم محمد ابراهيم، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الاماراتي، أطروحة دكتوراه جامعة عين الشمس، ٢٠٢٠.

٢١-مساعد عوض عبد الكريم احمد مساعد، دور الباعث في المسؤولية الجنائية، أطروحة دكتوراه كلية القانون والشريعة جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٢.

ثالثا: المنشورات والبحوث الاكاديمية:

٢٢-د. احمد صبحي العطار، الاسناد والاذناب والمسؤولية الجنائية في الفقه المصري والمقارن، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين الشمس، مصر، العدد الاول والثاني، ١٩٩٠.

٢٣-د. احمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكنة، المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت، بحث منشور في مجلة فارابي للعلوم الانسانية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٣.

٢٤-بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٢

٢٥-سحر فؤاد مجيد النجار، المسؤولية الجنائية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) للدراسات القانونية، العدد ٧، ٢٠٢٤.

٢٦-صقر محمد عبدال وعبد الإله محمد النوايسة، المسؤولية الجنائية عن استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة شارقة للعلوم القانونية، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٢٤.

٢٧-عبد الله احمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ٨، ٢٠٢١.

٢٨-لوصفان سلمى وأمقران رضوان، المسؤولية الجزائية لمسيري الشركات في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات وافاق قانونية جديدة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصاد، المجلد ٧، العدد،٢، ٢٠٢٤.

٢٩-مريم عبد الوهاب و د. هند لبيض، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٣.

٣٠-د. منى غازي حسن ابراهيم، المسؤولية الجزائية للأنظمة الذكية (تحديات الواقع وآفاق المستقبل)، بحث منشور في مجلة الفقهية والقانونية، العدد ٤٩، ٢٠٢٥.

٣١-د. منى محمد العتريس الدسوقي، جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الإلكترونية المستقلة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصاد، العدد ٨١، ٢٠٢٣.

٣٢-د. نيفين فاروق فؤاد، الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات جامعة عين الشمس، العدد ١٣، ج٣، ٢٠١٢.

٣٣-د. وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة روح القوانين، العدد ٩٦، ٢٠٢١.

٣٤-ياسر عبد المنعم محمد و د. فوزي أدهم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٧٣، العدد ٥، ٢٠٢٥.